

القضاء الأردني يوقف نقابة المعلمين في خطوة قد تغذي الصراع مع الحكومة الانتقادات بشأن هيمنة الإسلاميين على النقابة تعجل بوقفها

أدى التصعيد المتبادل بين الحكومة الأردنية ونقابة المعلمين التي تتعرض للانتقادات بشأن تغلغل الإخوان فيها إلى وقف النقابة السبب عن العمل وإغلاق مقراتها في خطوة من المتوقع أن لا تنتهي معركة لي الأذرع بين المعلمين المطالبين ببعض الحقوق منذ أشهر والحكومة.

عمان - قررت النيابة العامة في الأردن السبب ووقف نقابة المعلمين، وهي جهاز محسوب على الإخوان المسلمين، عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين وتحويل أعضاء في مجلس النقابة إلى القضاء بخصوص قضايا تجاوز مالي وتحرير.

وتأتي خطوة القضاء في عمان بعد تصعيد متبادل بين الطرفين منذ أشهر، لكن الصراع احتدم أكثر بين النقابة التي ينتمي لها 140 ألف معلم والحكومة، منذ سبتمبر الماضي بسبب المطالبة بعلاوات وزيادات على الرواتب وما تبع ذلك من احتجاجات وإضراب استمر شهرا كاملا مع بداية العام الدراسي الماضي.

وقال النائب العام حسن عبدالللات في تصريحات تداولتها وسائل الإعلام المحلية إنه قرر كلف يد أعضاء مجلس نقابة المعلمين وأعضاء الهيئة المركزية وهيئات الفروع وإداراتها ووقف النقابة عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين. وأضاف أن عددا من المدعين العامين أصدروا مذكرات إحضار بحق المشتكين عليهم أعضاء مجلس النقابة ليصار إلى عرضهم على المدعي العام المختص لاستجوابهم عن الجرائم المسندة إليهم.

النائب العام قرر منع النشر والتعليق على القضايا المتعلقة بنقابة المعلمين باستثناء الجهة الرسمية المصرح لها بذلك

وأوضح أن "النيابة العامة تنظر في ثلاث قضايا تحقيقية متعلقة بتجاوزات مالية وقرارات صادرة عن مجلس النقابة وفيديوهات صادرة عن نائب النقيب ناصر النواصرة وتم تداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي واشتملت على إجراءات تحريضية". ويرى مراقبون أن الأزمة بين الطرفين قد تشهد فصولا أخرى بالرغم من رغبة الحكومة التي يرأسها عمر الرزاز في منع



هل تم تجاوز الخطوط الحمراء بوقف عمل النقابة؟

ومنذ ذلك الحين، باتت الشكوك تحوم حول محاولات الإسلاميين نقل مشاهد الربيع العربي إلى الأردن من بوابة النقابات على غرار نقابة الأطباء والمعلمين. وكان القضاء الأردني قد قرر في وقت سابق من هذا الشهر حل جماعة الإخوان بشكل نهائي وقطعي، واعتبارها فاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية. وقرر النائب العام، السبب، منع النشر والتداول والتعليق في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي كافة حول القضايا المتعلقة بنقابة المعلمين باستثناء الجهة الرسمية المصرح لها بذلك. وشارك المئات من المعلمين الأربعة في مسيرة طالبوا خلالها الحكومة بالتزام الاتفاقية الموقعة بين الطرفين وأعلن تمسكه بالعلاوة. والمعلمين وذلك في أحدث خطوة تصعيدية مع حكومة الرزاز.

ومنذ ذلك الوقت (سبتمبر)، تم توقيف العشرات من المعلمين المحتجين وسرعان ما تصاعدت الأزمة حين قرر المعلمون الدخول في إضراب مفتوح عن العمل، استمر شهرا كاملا، وهو الأطول في تاريخ المملكة. وجاء هذا القرار الحاسم في الدعوة التي رفعتها الجماعة المنحلة على دائرة الأراضي والمساحة وعلى جمعية جماعة الإخوان في طلب إبطال نقل ملكية الأراضي والعقارات للجماعة القانونية التي صوتت أوضاعها عام 2015.

وكانت تلك القضية النقابية في القضاء العام حيث يعد للنقابة نقل مهم. ويعتقد هؤلاء أن النقابة تدفع ثمن تسلل الإسلاميين إليها خاصة وأنهم استنسخوا في ذلك تجاربهم مع النقابات الأخرى ولاسيما نقابة الأطباء حيث تغلغل جماعة الإخوان. كما يربط متابعون للشأن الأردني بين القرار الصادر السبب وقرار حل جماعة الإخوان مؤخرا خاصة وأن الأخير أعقبه تصعيد من نقابة المعلمين جعل بلحا أيضا.

وخلال احتجاجاتهم التي اندلعت في أواخر العام 2019 سعت جماعة الإخوان إلى الركوب على تحركات المعلمين ونقاباتهم ما جعلهم عرضة للانتقادات حادة. وخلال محاولاتهم بعث هيكل نقابي جديد يدافع عن حقوقهم ساند العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني المعلمين في خطوة منه لقطع الطريق أمام استئثار الإسلاميين لذلك. وبالفعل، توجت جهود العاهل الأردني والمعلمين بتأسيس نقابة المعلمين في العام 2011 وإجراء أول انتخابات لهيئات فروعها في مارس 2012 حيث جرى انتخاب 286 عضوا يمثلون الهيئة المركزية وهيئات الفروع.

مطالبات بالإفراج عن معتقلين دعوا إلى التظاهر في رام الله

وأوضحت مجموعة محامون من أجل العدالة أنه "منذ تاريخ العشرين من يوليو الجاري شرع الناشطون المذكورون في خوض إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم التعسفي والذي يخالف مبادئ أساسية وسامية بموجب القانون الأساسي الفلسطيني".

وغير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية عن "لقفه البالغ إزاء اعتقال الناشطين في مكافحة الفساد من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية خلال الأسبوعين الماضيين".

ودعا المكتب في بيان له السبب "إلى الإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية ممارسة حرياتهم الأساسية".

المنظمات الحقوقية أشارت إلى تدهور الوضع الصحي للمعتقلين الذين أُضربوا عن الطعام والشراب منذ اعتقالهم

وتابع البيان "لا يجوز اعتقال أي شخص لتعبيره عن رأيه بصورة سلمية. إن التحقيق في الخروقات المحتملة والمربطة بإجراءات الصحة العامة مثل القيود على الحركة والتجمع والمعاينة عليها لا يجب أن تكون ذرائع لسلب الحرية". ومن جهتها، طالبت نقابة الأطباء في بيان لها "بالإفراج الفوري عن المناضلين عاصر حمدان وزملائه (الذين اعتقلوا على خلفية الدعوة إلى التظاهر ضد الفساد)، ونقابة الأطباء ستشكل لجنة طبية لمتابعة أوضاعهم الصحية".

وقالت النقابة "إن ما حصل مع الناشط عامر حمدان وزملائه من اعتقال بذريعة خرق قانون الطوارئ، والذي تعدى ذلك بعد تمديد التوقيف، يفهم منه وبشكل واضح الإضرار على كبت حرية الرأي والمعاينة على أي رأي مخالف؛ هو خرق لحرية الرأي، علما أن أغلب المعتقلين ضربون عن الطعام، وهناك تدهور لصحة أعضائهم وهو الناشط جهاد عبود والذي أدخل إلى مجمع فلسطين الطبي ويرفض أخذ العلاج، ولا ننسى التجمعات التي تم تخليصها في ظل قانون الطوارئ، والتي كانت سببا بإصابة العديد من أبناء شعبنا بالمرض".

وطالبت النقابة الجميع بالالتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني والذي يكفل حرية الرأي، فيما طالبت أبناء الشعب الفلسطيني بالالتزام بتعليمات الوفاة الصادرة عن الجهات الرسمية، وطالبت أيضا بالإفراج الفوري عن الناشط عامر حمدان وزملائه.

برلمان الصومال يسحب الثقة من الحكومة

الصومال خلال العقد الماضي من خلال مندوبين مثل الوجهاء وزعماء القبائل بسبب انعدام الأمن نتيجة تهديدات مسلحة حركة الشباب المتشددة في معظم المناطق. ومن جانبه اتهم وزير الأمن الداخلي محمد أبو بكر أسلو وهو حليف رئيسي لخيري، رئيس البرلمان والرئيس الصومالي بالتمسك بإجراء رئيس الوزراء لتعميد فترات بقائهما في السلطة.

وقال أسلو "هذا يوم أسود"، ووصف هذه الخطوة بأنها غير دستورية في ظل ضرورة إجراء الانتخابات كل أربع سنوات. ولم يعلق خيري، الذي كان من قبل مديرا تنفيذيا في شركة نفطية، على الأحداث المتسارعة.

وقال الرئيس، في بيان نشر على الموقع الإلكتروني للإذاعة الرسمية، إنه قبل قرار النواب بسحب الثقة من حكومة خيري حافظا على وحدة المؤسسات الحكومية. وقال رشيد عبدي المحلل المستقل المتخصص في القرن الأفريقي إن الإطاحة بخيري كانت حتمية بسبب الخلافات مع الرئيس وطموح رئيس الوزراء كي يصبح رئيسا للبلاد ذات يوم. وأضاف عبدي في تعليقه على قرار الإقالة "الدهش هو الطريقة الناعمة التي تم بها هذا الأمر. لم تجر مناقشات أو مفاوضات".

رام الله (الضفة الغربية) - طالبت مؤسسات حقوقية السبب السلطة الفلسطينية بالإفراج عما لا يقل عن 25 معتقلا مضربا عن الطعام للتنديد باعتقالهم على خلفية تنظيم مسيرة سلمية مطالبة بوضع حد للفساد.

وقالت هذه المؤسسات إن المعتقلين جرى توقيفهم بعد دعوتهم للمشاركة في مسيرة برام الله في الضفة الغربية ضد الفساد قبل أيام.

وأشارت المنظمات إلى تدهور الوضع الصحي لهؤلاء المعتقلين الذين أُضربوا عن الطعام والشراب منذ لحظة اعتقالهم. وشهدت الضفة الغربية الأيام الماضية دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل نشطاء يقولون إنهم يحاربون الفساد لتنظيم مسيرة احتجاجية في رام الله في التاسع عشر من الشهر الجاري عملت الأجهزة الأمنية الفلسطينية على منعها حيث أغلقت وسط المدينة بالحواجز واعتقلت عددا من الناشطين.

وقال عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السبب "منذ توقيف شباب ما يسمى بالحراك منذ يوم الأحد 11 يوليو ونحن نعتبر هذا التوقيف تعسفا ونعتبر أنه يتم معاقبتهم على نشاطاتهم وعلى كتاباتهم المناوئة لبعض المؤسسات العامة وبعض الشخصيات المسؤولة والمتنفذة في السلطة".

وأضاف "طالبنا بالإفراج عنهم كما قمنا بزيارتهم في أماكن احتجازهم ووزنا بعضهم في المستشفى ونتابع ظروف توقيفهم وأيضا نحن على تواصل مع الجهات ذات الاختصاص ونأمل أن يكون هناك إفراج قريب عنهم".

وكانت محكمة في رام الله قد مدت الأربعة الماضي توقيف المحتجزين من الحراك وعددهم 11 لمدة خمسة عشر يوما بناء على طلب النيابة العامة. وقالت "مجموعة محامون من أجل العدالة" إنها تتابع "ومنذ اللحظة الأولى ملف اعتقال الناشطين الحراكيين الذين جرى توقيفهم على خلفية مظاهرة طلع الكيل التي دعت لها الحركات الشعبية الفلسطينية للمطالبة بإنهاء الفساد ومحكمة الفاسدين وذلك على دوار المنارة وسط مدينة رام الله بتاريخ التاسع عشر من يوليو الجاري".

وأضافت في بيان لها "إن اعتقال وتوقيف الناشطين المذكورين جرى دون أي مسوغات قانونية تبرر لاعتقالهم وتوقيفهم لإسيما وأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى التجمع الذي دعت له الحركات المذكورة، حيث استبقت الأجهزة الأمنية تحركات المتظاهرين والنشطاء بفرص طوق حديدي على كافة المخاض المؤدية لوسط البلد الأمر الذي حال دون وصولهم".

إسرائيل تكثف هجماتها ضد قوات النظام السوري

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن خمسة مقاتلين موالين لإيران قتلوا الإثنين في ضربة إسرائيلية في جنوب العاصمة السورية دمشق، بينما تحدث حزب الله من جهته عن مقتل أحد عناصره في هذا القصف. وشنت إسرائيل مئات الغارات على سوريا منذ بدء النزاع في هذا البلد عام 2011 مستهدفة مواقع الجيش السوري وقوات تابعة لإيران وحزب الله اللبناني حليفة الرئيس بشار الأسد، لكنها نادرا ما تعلق على هذه العمليات.

وأعلن الجيش الإسرائيلي الخميس عن تعزيز أولي لقواته عند الحدود الشمالية، حيث أفادت وسائل إعلام بأن الخطوة جاءت ردا على تهديدات لحزب الله بالانتقام بعد الضربات الأخيرة.

وأوضح البيان، دون أن يشير إلى حزب الله، أن "جيش الدفاع الإسرائيلي يحمل الحكومة اللبنانية مسؤولية جميع الأعمال التي تنطلق من لبنان".

ويأتي ذلك بينما قام جنرالات أميركيون كبار بزيارة لم يتم الإعلان عنها مسبقا إلى إسرائيل. وأجرى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال مارك ميلي محادثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع في حكومته بني منحنس ورئيس أركان الجيش أليف كوخافي.

قالت إنها تعتبر دمشق مسؤولة عن الحادث. وتأتي هذه التطورات الميدانية بين الطرفين في وقت تعزز فيه إسرائيل من وجودها العسكري على الحدود لاسيما في الأيام الماضية. ونكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن الإجراءات، التي تم اتخاذها مؤخرا والتي من بينها إرسال المزيد من التعزيزات إلى الحدود، جاءت ردا على تهديد متزايد من ميليشيا حزب الله اللبناني الشيعي المدعوم من إيران والذي يتمتع بوجود قوي في سوريا.



استنفار إسرائيلي على الحدود مع سوريا

تجميع استخبارات تقع في المواقع السورية". ومن جهتها، نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن مصدر عسكري أن "الحوامات الإسرائيلية المداعية استهدفت بصواريخ مضادة للدروع ثلاث نقاط على الحد الأممي على اتجاه القنيطرة". وأوضح أن القصف الذي وقع عند الساعة الثامنة بتوقيت غرينيتش "أدى إلى إصابة عنصرين بجروح طفيفة وبعض الحرائق في الأجرع".

ولم تنته إسرائيل القوات السورية مباشرة بالهجوم على حدودها، لكنها وفي وقت سابق من الجمعة، قال الجيش الإسرائيلي إن "نخائر" أطلقت من الجانب السوري للسياس الأمني باتجاه مواقع إسرائيلية على مرتفعات الجولان التي احتلتها الدولة العبرية في يونيو 1967.

وأشار بيان الجيش إلى أن سيارات ومبنى مدنيا تضررا في الجانب الإسرائيلي. وفي بيانه مساء الجمعة قال الجيش الإسرائيلي "مروحيات حربية أغارت قبل قليل على أهداف تابعة للجيش السوري في جنوب سوريا، ردا على إطلاق النار باتجاه هضبة الجولان في وقت سابق". وأضاف "خلال الغارات تم استهداف عدة أهداف تتضمن مواقع رصد ووسائل